

Distr.: General
17 January 2013
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإطار المفاهيمي لسياسات الاتحاد الروسي في مجال الهجرة
للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥ التي أقرها رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتين، في
١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. تشوركين



الرجاء إعادة استعمال الورق

070213 060213 13-20931 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
الإطار المفاهيمي لسياسات الاتحاد الروسي في مجال الهجرة للفترة الممتدة حتى
عام ٢٠٢٥
(التي أقرها رئيس الاتحاد الروسي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

أولاً - أحكام عامة

- ١ - يضع هذا الإطار المفاهيمي نظاماً للنهج المتبعة فيما يتعلق بمضمون أنشطة الاتحاد الروسي في مجال الهجرة ومبادئها وتوجهاتها الرئيسية.
- ٢ - ويحدد الإطار المفاهيمي الأهداف والمبادئ والمهام والتوجهات الرئيسية والآليات اللازمة لتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة.
- ٣ - وقد وُضع الإطار المفاهيمي وفقاً لدستور الاتحاد الروسي، والقوانين الدستورية الاتحادية، والقوانين الاتحادية، وقوانين الاتحاد الروسي المعيارية الأخرى بالاقتران مع الإطار المفاهيمي لسياسات الاتحاد الروسي الوطنية الحكومية، والإطار المفاهيمي لسياسات الاتحاد الروسي السكانية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥، وإطار الاتحاد الروسي المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٢٠، ووثائق التخطيط الاستراتيجي الأخرى، فضلاً عن مبادئ القانون الدولي وقواعده المتعارف عليها عالمياً، والتزامات الاتحاد الروسي بموجب المعاهدات الدولية في مجال الهجرة.
- ٤ - ووضع الإطار المفاهيمي على ضوء الخبرة المحلية والدولية في مجال إدارة عمليات الهجرة، بالاستناد إلى ضرورة تحديد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لسياسات الهجرة على نحو يعكس الآفاق المتوقعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للاتحاد الروسي، وسياسته الخارجية، وعمليات التكامل في أقاليم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والاتحاد الجمركي، والمجال الاقتصادي الموحد، فضلاً عن الاتجاهات العالمية المنبثقة من العولمة. ومن شأن تنفيذ هذا الإطار المفاهيمي أن يؤدي إلى حل المشاكل التي تحول دون التنظيم الفعال للهجرة والحد من المخاطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بتدفق المهاجرين.
- ٥ - ولأغراض هذا الإطار المفاهيمي، تُستخدم المصطلحات الأساسية التالية:

- (أ) التنقل الأكاديمي: وهو الحركة الدولية للعلماء والأساتذة بهدف القيام بأنشطة تعليمية وعلمية، أو لتبادل الخبرات، أو عرض نتائج البحوث، أو لأغراض مهنية أخرى؛
- (ب) الهجرة المؤقتة: وهي الهجرة الدولية أو الداخلية، التي تتم لمدة زمنية معينة من دون تغيير مكان الإقامة الدائمة، لأغراض تشمل العمل (هجرة العمالة المؤقتة)، والدراسة (الهجرة في طلب العلم)؛
- (ج) الهجرة الطويلة الأمد - وهي الهجرة الدولية أو الداخلية، التي تتم لمدة زمنية طويلة (لا تقل عن سنة واحدة)؛
- (د) نظام الحصص لجذب العمالة الأجنبية: وهو ضبط عدد العمال الأجانب الوافدين لمزاولة عمل في إقليم الاتحاد الروسي؛
- (هـ) الهجرة القصير الأمد: وهي الهجرة الدولية أو الداخلية، التي تتم لمدة زمنية قصيرة (أقل من سنة واحدة)، ويستثنى منها السفر لأغراض الاستجمام أو للعلاج أو السفر في مهام قصيرة الأمد؛
- (و) الهجرة للإقامة الدائمة: وهي الهجرة الدولية أو الداخلية، التي تنطوي على تغيير مكان الإقامة الدائمة؛
- (ز) الهجرة غير الشرعية: وهي الدخول إلى الاتحاد الروسي بطريقة تخالف تشريعات الاتحاد الروسي المتعلقة بدخول الرعايا الأجانب إلى أراضيهم وإقامتهم فيها (الإقامة أو عملهم فيها)؛
- (ح) الهجرة في طلب العلم (الهجرة المرتبطة بالدراسة): وهي الهجرة بغرض طلب العلم أو متابعة التعليم؛
- (ط) تنظيم توافد العمالة الأجنبية (العمال الأجانب): ويتمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة أو جهات فاعلة غير حكومية مفضولة لتنظيم تنقلات العمال الأجانب إلى الاتحاد الروسي، بما في ذلك الاختيار المنظم للعمال اللازمين في بلدانهم الأصلية، وإعدادهم قبل الاستقدام، واستقبالهم، وتوظيفهم بشكل قانوني، في أماكن عمل محددة مقدماً؛
- (ي) هجرة العمالة الموسمية: وهي نوع من هجرة اليد العاملة من الرعايا الأجانب الذين يتوقف نوع عملهم على الظروف الموسمية، وتحدث تلك الهجرة خلال جزء من السنة وحسب؛

(ك) هجرة اليد العاملة: وهي الهجرة المؤقتة طلباً للعمل وإنجاز الأعمال (أو تقديم الخدمات).

ثانياً - وضع سياسات الاتحاد الروسي في مجال الهجرة وتنفيذها

٦ - تؤدي الهجرة دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسكانية للاتحاد الروسي. فعلى مدى العقدين الماضيين، أدى تزايد الهجرة، بدرجة كبيرة، إلى تعويض أكثر من نصف التناقص الطبيعي في عدد السكان. ووفقاً لتوقعات الهيئة الاتحادية للإحصاءات الحكومية من حيث عدد السكان حتى عام ٢٠٣٠ (الرقم الأعلى والمتوسط)، والتي تأخذ في الاعتبار نتائج تعداد السكان لعموم روسيا والديناميات السكانية في السنوات الأخيرة، فإن عدد سكان البلد سيتراوح في بداية عام ٢٠٢٥ ما بين ١٤٢,٨ و ١٤٥,٦ مليون نسمة.

٧ - وقد أصبح توطين المهاجرين في أماكن إقامة في الاتحاد الروسي أحد مصادر زيادة عدد سكان البلد ككل وفي مناطق بعينها، كما يُعدُّ جلب العمال الأجانب من فئات ذوي المؤهلات المهنية المطلوبة جداً في الاقتصاد الروسي ضرورة للمحافظة على التطور المتنامي للتنمية الاقتصادية.

٨ - وفي الفترة الحالية، تُعدُّ هجرة العاملين ذوي المهارات العالية مصدراً مهماً لتنمية رأس المال البشري الذي يكفل النمو الاقتصادي والرفاه في البلدان المستقبلية للعمالة. فلا غرو أن تكون المنافسة على جذب هؤلاء العاملين ذات بُعد دولي. ويتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية في تهيئة الظروف والآليات اللازمة لجذب ذوي المهارات العالية والمؤهلين المتخصصين في مجالات مختلفة، ورجال الأعمال والمستثمرين، وخاصة على المدى الطويل.

٩ - وفي الوقت الحاضر، تُعدُّ جاذبية الاتحاد الروسي للهجرة منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى المستقبلية للمهاجرين، ويفد أغلب هؤلاء من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وفي الوقت نفسه تستمر تدفقات الهجرة إلى خارج البلد. أما الأجيال الجديدة من المهاجرين الذين يصلون إلى الاتحاد الروسي من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، مقارنة بأسلافهم، فيقل لديهم مستوى التعليم، ومعرفة اللغة الروسية، والتأهيل والتدريب المهني.

١٠ - وتُلاحظ اتجاهات سلبية في الهجرة الداخلية. فسكان الاتحاد الروسي قليلو التنقل مقارنة برعايا البلدان الأخرى، وذلك حتى على الصعيد المحلي. وتعود أسباب ذلك إلى ارتفاع تكلفة التنقل، وسوء حالة شبكة النقل، ومحدودية سوق تأجير العقارات، وارتفاع تكلفة السكن والإيجارات، وانخفاض دخل أغلبية السكان. ويبقى الاتجاه الرئيسي للهجرة

الداخلية فيما بين الأقاليم هو الانتقال من الشرق إلى موسكو ومنطقتها، مما يزيد في الخلل الحاصل في توزيع سكان الاتحاد الروسي.

١١ - ولا تلي التشريعات المعمول بها في الاتحاد الروسي في مجال الهجرة على نحو كامل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، ولا مصالح أصحاب العمل أو المجتمع الروسي ككل. إذ إنها تركز على جذب العمالة الأجنبية المؤقتة ولا تنص على التدابير الكفيلة بالمساعدة على تغيير مكان الإقامة الدائمة، ولا على إدماج المهاجرين أو استيعابهم.

١٢ - وتتجلى نقائص النظام الحالي لإدارة شؤون الهجرة في وجود عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين. حيث إن ما بين ٣ إلى ٥ ملايين مواطن أجنبي يزاولون سنويا في البلد أنشطة عملية دون الحصول على إذن رسمي. فالهجرة غير النظامية، التي تغذي قطاع الاقتصاد غير الرسمي بالقوة العاملة تُعدُّ من الأسباب الرئيسية لتزايد عداء سكان الاتحاد الروسي تجاه المهاجرين.

١٣ - وباستثناء البرنامج الحكومي لتقديم المساعدة في تشجيع مواطنينا المقيمين بالخارج على العودة الطوعية للاستقرار في الاتحاد الروسي، لا يوجد برامج لجذب المهاجرين ذوي المؤهلات المهنية - التخصصية، والتعليمية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية - الثقافية والفئات المهنية الأخرى المطلوبة في البلد، القادرين على التكيف والاندماج بنجاح في المجتمع الروسي، للإقامة الدائمة في البلد. فالصعوبات في الحصول على تصريح إقامة مؤقت وتصريح إقامة تعرقل عملية الحصول على الجنسية لغالبية المهاجرين ذوي الوضع القانوني.

١٤ - وثمة حاجة إلى تحسين نظام جلب العمالة المهاجرة المؤقتة وتحديد الحاجة إلى العمالة الأجنبية. فعقود عمل العمال الأجانب، بغض النظر عن نوع النشاط الذي يزاولونه لا تزيد مدتها على سنة واحدة. كما يتأت منذ مدة طويلة وضع آليات لاختيار العمال الأجانب، حسب الفئات المستجيبة لاحتياجات أرباب العمل الروس المهنية والتخصصية. ويُستثنى من ذلك فئة صغيرة من الاختصاصيين ذوي المهارات العالية. ولا توجد برامج خاصة لهجرة العمالة أثناء العُطل وهجرة العمالة الموسمية. ويُعدُّ نظام الحصص المعمول به حالياً غير ملائم ويتطلب فترات زمنية طويلة للنظر في طلبات أرباب العمل، وكذلك يعيق جلب العمال الأجانب بطريقة تلي احتياجات أرباب العمل.

١٥ - ويلزم تحسين النظام الذي يمكن من خلاله للأشخاص الطبيعيين جلب العمال الأجانب لأغراض شخصية ومنزلية وأغراض أخرى مماثلة بموجب تراخيص العمل.

١٦ - ولا تُستخدم بشكل كاف إمكانات نظام التعليم الروسي في مجال الهجرة. إذ تشكل الهجرة التعليمية (الهجرة في طلب العلم) مصدراً لتأهيل ودمج الرعايا الأجانب في البلد. كما أن القيود القانونية المفروضة على العمالة أثناء الدراسة وبعد التخرُّج تقلل من جاذبية الدراسة في روسيا للطلاب الأجانب.

١٧ - ومن العناصر الهامة في سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة هو خلق الظروف الملائمة لإدماج المهاجرين واستيعابهم، وحماية حقوقهم وحرّياتهم، وكفالة الضمان الاجتماعي لهم. ومما يعرقل تلبية هذه الحاجة الصعوبة غير المبرّرة في الحصول على وضع الإقامة الدائمة في الاتحاد الروسي، وكذلك عدم تسوية الوضع القانوني للرعايا الأجانب مباشرة ويؤدي انعدام البرامج الحكومية لإدماج المهاجرين واستيعابهم إلى عزل المهاجرين عن المجتمع المضيف وتزايد المواقف العدائية تجاههم. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة (حكومات البلدان الأصلية للمهاجرين، والمهاجرون أنفسهم، والمؤسسات التجارية، والمنظمات غير الحكومية) في تنظيم برامج الإدماج والاستيعاب، والاستفادة الكاملة من إمكانات وسائط الإعلام في هذا المجال.

١٨ - ومن الضروري أيضاً تقديم المساعدة في تأمين السكن للمشردين داخلياً، وتحسين إجراءات منح مركز اللاجئ واللجوء المؤقت لأسباب إنسانية. وفي تسعينيات القرن العشرين، مُنح، في الاتحاد الروسي، وضع اللاجئ والمشردين داخلياً حوالي ١,٥ مليون شخص، ولكن لم تُنفذ لصالحهم بعد بشكل كامل الالتزامات الاجتماعية المنصوص عليها قانوناً.

١٩ - وتُظهر تجربة البلدان التي تنفذ سياسة نشطة في مجال الهجرة، أن الهجرة تسرّع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتضمن تحقيق رفاهية السكان. ولتحقيق الإمكانات الإيجابية للهجرة، ينبغي تحديث نظام إدارتها في الاتحاد الروسي برمته.

٢٠ - ولدى وضع مهمة جلب المهاجرين إلى البلد لتعويض تناقص عدد السكان وتوفير اليد العاملة وتنمية القدرات الابتكارية، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن تدفق المهاجرين من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة إلى الاتحاد الروسي سينخفض في المستقبل.

ثالثاً - أهداف سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة ومبادئها وغاياتها وتوجهاتها الرئيسية

٢١ - تتمثل أهداف سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة في ما يلي:

(أ) ضمان الأمن القومي للاتحاد الروسي، وتحقيق أقصى درجات الأمن والراحة والرفاه لسكانه؛

(ب) تثبيت عدد السكان المقيمين الدائمين في الاتحاد الروسي وزيادته؛

(ج) المساهمة في تلبية حاجة الاقتصاد الروسي إلى اليد العاملة، والمساعدة على تحديثه وتطويره وتعزيز تنافسية قطاعاته.

٢٢ - وتتمثل مبادئ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة في ما يلي:

(أ) التقيد بحقوق وحرريات الإنسان والمواطن؛

(ب) عدم جواز أي شكل من أشكال التمييز؛

(ج) التقيد بأحكام القانون الوطني والدولي؛

(د) التوفيق بين مصالح الأفراد والمجتمع والدولة؛

(هـ) التفاعل بين المؤسسات الاتحادية الحكومية، والهيئات الحكومية لصنع القرار في الكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي، وأجهزة الحكم المحلي، وتطوير مؤسسات الشراكة الاجتماعية والمجتمع المدني؛

(و) حماية سوق العمل الوطنية؛

(ز) اتباع نهج متميز لتنظيم تدفقات الهجرة حسب أغراض الإقامة ومدتها، وحسب الخصائص الاجتماعية - السكانية والمؤهلات المهنية والتخصصية للمهاجرين؛

(ح) مراعاة خصوصيات التنمية الإقليمية؛

(ط) كفالة شفافية المعلومات المتعلقة بعمليات الهجرة والقرارات المتخذة في ما يخص تنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة وإتاحة الاطلاع عليها؛

(ي) كفالة استناد القرارات المتخذة إلى أساس علمي.

٢٣ - تتمثل أهداف سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة في ما يلي:

(أ) تهيئة الظروف وتوفير الحوافز لإعادة توطين مواطنينا المقيمين في الخارج ولانتقال المهاجرين ووفات معينة من الرعايا الأجانب للإقامة الدائمة في الاتحاد الروسي؛

(ب) تطوير آليات متميزة لجلب العمالة الأجنبية وانتقائها واستخدامها؛

(ج) النهوض بتنمية الهجرة الداخلية؛

- (د) تشجيع الهجرة التعليمية ودعم التنقل الأكاديمي؛
- (هـ) الوفاء بالالتزامات الإنسانية فيما يخص المشردين؛
- (و) تقديم الدعم في إدماج المهاجرين واستيعابهم، وإيجاد تفاعل بناء بين المهاجرين والمجتمع المضيف؛
- (ز) مكافحة الهجرة غير المشروعة.

٢٤ - تتمثل التوجهات الرئيسية لسياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة في ما يلي:

- (أ) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة الظروف وتوفير الحوافز لمواطنينا المقيمين في الخارج والمهاجرين وفتات معينة من الرعايا الأجانب للانتقال إلى الاتحاد الروسي للإقامة الدائمة:
- تقديم المساعدة في تشجيع مواطنينا المقيمين في الخارج على العودة الطوعية للاستقرار في الاتحاد الروسي وعودة المهاجرين؛
 - تنفيذ البرنامج الحكومي لتقديم المساعدة في تشجيع مواطنينا المقيمين بالخارج على العودة الطوعية للاستقرار في الاتحاد الروسي، وتحديث ذلك البرنامج وتمديده؛
 - المساعدة على انتقال الاختصاصيين المهرة وغيرهم من العمال الأجانب اللازمين لسوق العمل الروسي للإقامة الدائمة؛
 - تهيئة الظروف المواتية لهجرة رجال الأعمال والمستثمرين إلى الاتحاد الروسي؛
 - المساعدة في انتقال الرعايا الأجانب إلى الاتحاد الروسي بهدف لم شمل الأسر؛
 - تحفيز الشباب من ذوي المهن والتخصصات المطلوبة في سوق العمل الروسية على الهجرة إلى الاتحاد الروسي، بما في ذلك توفير معاملة تفضيلية في الحصول على تصريح إقامة لخريجي مؤسسات التعليم المهني الروسية من الرعايا الأجانب الذين تخرجوا في مهن أو تخصصات مطلوبة في سوق العمل في الاتحاد الروسي؛
 - تحديث المؤسسات التي تمنح تصاريح الإقامة المؤقتة وتصاريح الإقامة الدائمة؛
 - إنشاء نظام يقوم على النقاط لاختيار المهاجرين من أجل الحصول على تصريح الإقامة؛

- استحداث نظام معجّل (مبسّط) لإجراءات الحصول على جنسية الاتحاد الروسي للأشخاص الحاصلين على تصريح إقامة من رجال الأعمال والمستثمرين والاختصاصيين المؤهلين وأفراد أسرهم، وكذلك لخريجي مؤسسات التعليم المهني الروسية؛
- (ب) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير آليات متميزة لجلب العمال الأجانب الذين يحتاج إليهم الاقتصاد الروسي واختيارهم والاستفادة منهم وذلك من خلال:
 - إنشاء آليات فعالة لتقييم الحاجة إلى العمالة الأجنبية في ما يتعلق بتوقعات نمو الاقتصاد وسوق العمل الوطنية؛
 - تحسين آلية الحصص والآليات الأخرى اللازمة لإدارة جلب العمال الأجانب؛
 - وضع برامج متميزة لهجرة اليد العاملة في الأجلين القصير والطويل، تسعى إلى استخدام آليات مختلفة للاختيار وشروط الدخول والإقامة ومزاولة الأعمال، بما في ذلك:
 - برامج لجلب الاختصاصيين ذوي المهارات العالية إلى البلد، وكذلك العمال المهرة في المهن التي تعاني سوق العمل الروسية من نقص فيها أو التي تحتاج إليها؛
 - وضع برامج تشتمل على تدابير منظمة لجلب العمال الأجانب، وبرامج أخرى تخص هجرة العمال الموسميّين، وهجرة الطلاب الأجانب للعمل أثناء العطل؛
 - تطوير البنية التحتية في مجال هجرة اليد العاملة من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية؛
 - إنشاء آليات لتحفيز العمال الأجانب اللازمين لسوق العمل الروسية على إبرام عقود طويلة الأمد والحصول على الإقامة الدائمة في الاتحاد الروسي؛
 - تبسيط قواعد دخول أراضي الاتحاد الروسي والإقامة فيها للمواطنين الأجانب القادمين بغرض ممارسة أعمال تجارية؛
 - تبسيط دخول أفراد أسر العمال الأجانب الذين وقعوا عقود عمل طويلة الأمد وإزالة القيود في ما يخص العمل والدراسة؛
 - إنشاء آلية لجلب العمال الأجانب إلى وظائف لا يمكن إحلال العمال الروس محلهم فيها؛
 - تحسين الآلية التي تسمح للرعايا الأجانب بمزاولة الأعمال على أساس تراخيص العمل؛

- تبسيط إجراءات دخول الرعايا الأجانب المشاركين في أنشطة استثمارية وتجارية إلى الاتحاد الروسي وخروجهم من أراضيهم وإقامتهم فيها؛
- تبسيط إجراءات الدخول والخروج والإقامة في أراضي الاتحاد الروسي للرعايا الأجانب موظفي ممثلات الهيئات الاعتبارية الأجنبية المعتمدة لدى الاتحاد الروسي والمسجلة فيه حسب الأصول ووفقاً لتشريعته؛
- تحسين نظام إصدار التصاريح اللازمة لممارسة العمل؛
- إنشاء مراكز لتشجيع الهجرة إلى الاتحاد الروسي والفحص الطبي للمهاجرين، بما في ذلك إنشاء مراكز في الخارج؛
- (ج) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز تطوير الهجرة الداخلية لمواطني الاتحاد الروسي:
- تبسيط إجراءات تسجيل مواطني الاتحاد الروسي لغرض إزالة الحواجز الإدارية التي تحول دون تغيير مكان الإقامة أو السكنى؛
- ضمان حصول المواطنين على الخدمات الاجتماعية والطبية وأنواع الخدمات الأخرى في مكان الإقامة؛
- إطلاع السكان على فرص العمل المتاحة لدى الانتقال إلى منطقة أخرى؛
- تطوير أشكال مختلفة من التنقل المكاني المؤقت لغرض العمل، بما في ذلك تعميم طريقة التناوب في أداء العمل، واستحداث أشكال عمالة أو ترتيبات عمل مرنة؛
- دعم الهجرة في طلب العلم (الهجرة لأغراض الدراسة) للمواطنين الروس، لأهداف تلقي العلم والتطوير المهني في المهن المطلوبة في سوق العمل؛
- تعزيز الهجرة الداخلية المحلية، ولا سيما الهجرة بين المراكز الإقليمية والمدن الصغيرة والقرى الريفية؛
- إرساء البنية التحتية اللازمة لإيواء العمال والطلاب المهاجرين الداخليين عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- دعم المناطق والأقاليم التي تتخذ تدابير فعالة لجلب المهاجرين الداخليين، بوسائل منها الدعم في إطار برامج اتحادية؛
- تطوير القطاع المنخفض التكلفة من سوق إيجار العقارات؛

- تطوير التعاون بين مراكز التوظيف الحكومية والوكالات الخاصة في مجال توظيف مواطني الاتحاد الروسي خارج مناطق إقامتهم الدائمة؛
- تحسين قواعد البيانات الاتحادية والإقليمية بشأن الشواغر، والنظم الإقليمية والأقليمية لتبادل المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة من أجل زيادة إطلاع المواطنين على إمكانيات العمل وظروفه؛
- إنشاء صناديق لتشجيع انتقال المواطنين للعمل في مناطق أخرى، بما فيها مناطق الشرق الأقصى؛
- زيادة جاذبية الاستثمار في مناطق الشرق الأقصى وسيبيريا والمناطق الحدودية ذات الأهمية الاستراتيجية من أجل خلق الظروف الملائمة لتجهيزها بما يساعد على التنقل من بني تحتية اجتماعية وبني تحتية للنقل، فضلا عن تخفيف عزلتها عن مناطق وسط روسيا لعدم وجود وسائل النقل؛
- تطوير البنية التحتية للنقل، وخدمات نقل الركاب الداخليين وفيما بين الأقاليم؛
- تقديم الإعانات لنظم النقل الجوي الرابط بين الجزأين الشرقي والغربي من البلد؛
- (د) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الهجرة في طلب العلم (الهجرة لأغراض الدراسة) إلى الاتحاد الروسي ودعم التنقل الأكاديمي؛
- تحسين ظروف الطلاب الروس والأجانب، أيا تكون جنسيتهم أو يكون مكان إقامتهم، بمساعدتهم على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الروسية بمختلف مستوياتها؛
- زيادة عدد الطلاب الأجانب في مؤسسات التعليم المهني العالي والمتوسط، ولا سيما مواطنو الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة؛
- تحسين ظروف إقامة الطلاب الأجانب في الاتحاد الروسي وإدماجهم اجتماعيا وثقافيا، وتحسين التأمين الطبي المتاح لهم، وكفالة أمنهم؛
- تصدير الخدمات التعليمية الروسية إلى البلدان التي تُعدُّ أكبر مصدر للهجرة إلى الاتحاد الروسي؛
- تيسير تنقل الاختصاصيين العاملين في التدريس والبحث العلمي وفي مجال التحليل والخبرات الفنية في المؤسسات التعليمية والمؤسسات العلمية؛

- تقديم أشكال الدعم التنظيمي والإعلامي والمالي للمؤسسات التعليمية والمؤسسات العلمية في تنفيذ برامج التنقل الأكاديمي الدولي، وجذب العلماء الأجانب بعقود عمل طويلة الأمد؛
 - منح الطلاب الأجانب الدارسين في الاتحاد الروسي الحق في ممارسة العمل خلال الدراسة على قدم المساواة مع الطلاب الروس؛
 - تمكين الرعايا الأجانب من العمل في المهنة التي تدرّبوا عليها في الاتحاد الروسي مباشرة بعد التخرج في مؤسسات التعليم المهني العالي والمتوسط الروسية؛
 - إنشاء مراكز للتدريب ما قبل الجامعي وتعلم اللغة الروسية في مؤسسات التعليم المهني الأساسي في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الهجرة؛
 - تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بدخول أراضي الاتحاد الروسي والإقامة فيه للرعايا الأجانب بهدف ممارسة أعمال التدريس والبحث العلمي وفي مجال التحليل والخبرات الفنية في المؤسسات التعليمية والمؤسسات العلمية، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية؛
 - تطبيق نظام يبسط الحصول على الإقامة الدائمة في الاتحاد الروسي للرعايا الأجانب وأفراد أسرهم الوافدين إلى الاتحاد الروسي بهدف ممارسة أعمال التدريس والبحث العلمي وفي مجال التحليل والخبرات الفنية في المؤسسات التعليمية والمؤسسات العلمية؛
 - تبسيط دخول أفراد أسر الرعايا الأجانب القادمين بهدف ممارسة أعمال التدريس والبحث وفي مجال التحليل والخبرات الفنية في المؤسسات التعليمية والمؤسسات العلمية، وإزالة العراقيل التي تحول دون ممارستها للعمل أو تلقي العلم؛
 - استحداث نظام للمِنح لمواطني الاتحاد الروسي الذين تلقوا التعليم المهني في الخارج، لتسهيل عودتهم؛
 - تقديم المساعدة إلى المواطنين الذين يعيشون في الخارج للدراسة في الاتحاد الروسي، بمن في ذلك أطفالهم؛
 - إعداد قائمة بالخدمات الأساسية الدنيا اللازمة في التأمين الصحي للرعايا الأجانب الدارسين في المؤسسات التعليمية بالاتحاد الروسي؛
- (هـ) اتخاذ الإجراءات اللازمة للوفاء بالالتزامات الإنسانية تجاه المرشدين:

- خلق الظروف المواتية للإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي - الاجتماعي للمشردين، وإعمال الحقوق والحريات الدستورية للإنسان والمواطن؛
- الوفاء بالتزامات الدولة المتعلقة بتوفير السكن للمشردين؛
- تحسين نظام منح اللجوء؛
- إنشاء نظم إقليمية وأقليمية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمشردين؛
- تخفيف العودة الطوعية للاجئين والأشخاص الممنوحين حق اللجوء وملتمسي الحصول على وضع مماثل، إلى دول إقامتهم السابقة، فضلا عن الانتقال إلى بلدان ثالثة؛
- تزويد المشردين بمعلومات وافية وموضوعية عن الحالة في بلدان ومناطق إقامتهم السابقة، وعن الأمن لدى العودة الطوعية إلى أماكن إقامتهم السابقة؛
- صيانة البنية التحتية للمنشآت اللازمة لإيواء المشردين؛
- وضع برامج الدعم الاجتماعي للمشردين؛
- (و) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز إدماج المهاجرين واستيعابهم، وإقامة تفاعل بناء بينهم وبين المجتمعات المحلية التي تحتضنهم:
- تشجيع المجتمع على تبني ثقافة تحبذ التواصل فيما بين الأعراق والأديان، وتخفيف المهاجرين والمجتمعات المحلية التي تحتضنهم على التواصل الثقافي، ومكافحة كراهية الأجنبي، والتعصب الإثني والعنصري؛
- تهيئة الظروف اللازمة لإدماج المهاجرين واستيعابهم، بما في ذلك تعليمهم اللغة الروسية، وتوعيتهم بالمسائل القانونية، وتثقيفهم بشأن التقاليد الثقافية وقواعد السلوك من خلال إنشاء البنية التحتية الملائمة في بلدانهم الأصلية أو في مناطق الاتحاد الروسي التي يتدفق إليها أكبر عدد من المهاجرين، فضلا عن تعزيز استخدام إمكانات وسائط الإعلام وإمكانات مراكز الإدماج الثقافي في بلدان المنشأ؛
- كفالة حصول الرعايا الأجانب وأسرتهم على الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية، حسب وضعهم القانوني؛
- تعزيز انتشار اللغة الروسية والثقافة الروسية في الخارج؛
- مكافحة إقصاء المهاجرين اجتماعيا ومناهضة نبذهم والحيولة دون تكوين جماعات عرقية منكفئة؛

- وضع وتطبيق وتنفيذ برامج لإدماج واستيعاب المهاجرين وأفراد أسرهم في الاتحاد الروسي عن طريق التعاون بين أجهزة الحكومة الاتحادية، والأجهزة الحكومية للكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي، وأجهزة الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التجارية؛
- إنشاء البنية التحتية الكفيلة بتعزيز الإدماج والاستيعاب، بما في ذلك مراكز الدعم الإعلامي والقانوني للمهاجرين، وتنظيم دورات لتدريس اللغة الروسية وتاريخ الاتحاد الروسي وثقافته، فضلاً عن افتتاح قناة تلفزيونية متخصصة، وبت برامج تلفزيونية مخصصة للإدماج الاجتماعي والثقافي واللغوي للمهاجرين؛
- وضع برامج ترمي إلى إقامة تفاعل بناء بين المهاجرين والمجتمع الذي يحتضنهم؛
- تحسين التعاون بين أجهزة الحكومة الاتحادية، والأجهزة الحكومية للكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي، وأجهزة الحكم المحلي، مع المنظمات الشعبية العاملة المساهمة في تعزيز إدماج المهاجرين واستيعابهم؛
- (ز) اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الهجرة غير القانونية:
- تحسين الإطار القانوني لمكافحة الهجرة غير القانونية؛
- تحسين تدابير المساءلة عن انتهاك قوانين الهجرة في الاتحاد الروسي؛
- إنشاء وتحسين نظام مراقبة الهجرة عن طريق تثبيت هذا المفهوم في التشريعات القانونية المعيارية للاتحاد الروسي، وتحديد الهيئات المختصة، والجهات المعنية الأخرى؛
- تحسين نظام الرقابة الحكومية على دخول الرعايا الأجانب إلى أراضي الاتحاد الروسي وإقامتهم فيه؛
- مكافحة إنشاء قنوات للهجرة غير القانونية، بطرق منها تحسين أمن جوازات السفر والتأشيرات، وغيرها من الوثائق التي تسمح بتحديد هوية الشخص؛
- إنشاء البنية التحتية اللازمة لتنفيذ إجراءات السماح بالدخول مجدداً وقيام السلطات الحكومية للكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي بكفالة تشغيل مرافق مستقلة لاحتجاز الرعايا الأجانب والأشخاص العديمي الجنسية الخاضعين لإجراءات الطرد الإداري أو الترحيل؛

- تحسين التعاون بين الإدارات، بما في ذلك تبادل المعلومات على المستوى الوطني، وكذلك مع السلطات المختصة في الدول الأخرى بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية؛
- وضع واعتماد برامج لمكافحة الهجرة غير القانونية، وتنفيذ تدابير دولية إجرائية ووقائية مشتركة؛
- تعزيز أنشطة التوعية والدعوة في أوساط المواطنين وأرباب العمل من أجل منع وقوع انتهاكات لقوانين الهجرة في الاتحاد الروسي.

رابعاً - التعاون الدولي

- ٢٥ - يتم التعاون الدولي للاتحاد الروسي في مجال الهجرة في المجالات الرئيسية التالية:
- (أ) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية في مجال الهجرة والاستفادة من إمكاناتها؛
 - (ب) تهيئة الظروف المواتية لحرية التنقل والعمل للمواطنين وفقاً للاتفاقات الدولية؛
 - (ج) مواءمة وتوحيد تشريعات الاتحاد الروسي المتعلقة بالهجرة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجال الهجرة في إطار المنظمات الدولية؛
 - (د) وضع إطار قانوني للتعاون مع الدول الأخرى من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك في مجال الهجرة؛
 - (هـ) وضع نُهج مشتركة بشأن السماح مجدداً بدخول رعايا دول ثالثة، بما في ذلك الالتزامات المالية للطرفين، في إطار المنظمات الدولية؛
 - (و) تطوير التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي في مجال الهجرة في إطار المنظمات الدولية؛
 - (ز) إبرام اتفاقات دولية في مجال الهجرة تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاتحاد الروسي؛
 - (ح) إبرام اتفاقات دولية مع السلطات المختصة في الدول الأخرى بشأن التعاون في مكافحة الهجرة غير القانونية؛
 - (ط) إبرام اتفاقات دولية بشأن السماح بدخول أو عودة أو عبور الأشخاص المتواجدين بصورة غير شرعية في أراضي الاتحاد الروسي وأراضي الدول الأخرى (بشأن السماح مجدداً بالدخول)؛

(ي) إبرام اتفاقات دولية متعلقة بتنظيم استقدام العمال الأجانب؛

(ك) إبرام اتفاقات دولية بشأن الاعتراف المتبادل بالوثائق الطبية.

خامساً - الأساس الوقائي والتحليلي لتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة

٢٦ - يتمثل الأساس الوقائي والتحليلي لتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة في ما يلي:

(أ) تحسين إيتاء خدمات الدولة وأداء مهامها في مجال الهجرة، بطرق منها استخدام تكنولوجيا المعلومات (البنية التحتية الكفيلة بإيجاد صلات بين نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في إيتاء خدمات الدولة وخدمات البلديات بالوسائل الإلكترونية)؛

(ب) تحسين أساليب تجميع وإنتاج وتخزين واستخدام المعلومات المتعلقة ببصمات الرعايا الأجانب، لاستخدامها من قبل السلطات المختصة في وقت لاحق لأغراض من بينها إنفاذ القانون؛

(ج) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحليل وضع الهجرة وضمان تنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة، بما في ذلك:

- تطوير نظام لرصد المؤشرات الإحصائية يعتمد على أنظمة إدارية لإحصاء السكان ونظام للدراسات الاستقصائية في ما يخص الهجرة الداخلية والهجرة الدولية؛

- تحسين آليات جمع وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات المتعلقة بالهجرة؛

- توفير الدعم المعلوماتي لبرامج الهجرة المختلفة ورصد فعاليتها؛

(د) إدخال التطورات العلمية والبحثية لتحليل حالة الهجرة والتنبؤ بها ورصد وتقييم فعالية برامج الهجرة المختلفة؛

(هـ) المواكبة العلمية لما يطرأ من تغييرات على أدوات وآليات سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة.

سادساً - الآليات الرئيسية لتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة

٢٧ - ينص هذا الإطار المفاهيمي على الآليات الأساسية التالية لتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة:

- (أ) زيادة تحسين تشريعات الاتحاد الروسي المتعلقة بالهجرة بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي؛
- (ب) تطوير التعاون الدولي للاتحاد الروسي في مجال الهجرة، ومواءمة تشريعاته وتوحيد إحصاءاته في هذا المجال في إطار المنظمات الدولية؛
- (ج) إدراج المهام والأنشطة المتعلقة بتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة في البرامج الحكومية الاتحادية والإقليمية؛
- (د) إدماج أهداف سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة لدى وضع الميزانيات الاتحادية والإقليمية، وحشد الموارد المالية والمادية اللازمة لتنفيذ أنشطة تلك السياسات وأهدافها ذات الأولوية؛
- (هـ) إعداد الأنشطة ذات الأولوية لسياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة لمختلف أنواع المناطق، مع أخذ حالة الهجرة في الاعتبار؛
- (و) تحسين شبكة التفاعل بين أجهزة الحكومة الاتحادية، والأجهزة الحكومية للكيانات التي يتألف منها الاتحاد الروسي، وأجهزة الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني، في مجال الهجرة؛
- (ز) الرصد والتحليل المستمران لعمليات الهجرة التي تحدث في أراضي الاتحاد الروسي وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، والجوانب الأخرى لتنمية البلد، وكذلك التعديلات اللاحقة للتدابير المحددة في سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة؛
- (ح) تطوير البحث العلمي في مجال الهجرة.

سابعاً - مراحل تنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة

٢٨ - المرحلة الأولى (عام ٢٠١٢ - عام ٢٠١٥):

- (أ) إعداد واعتماد تشريعات قانونية معيارية في الاتحاد الروسي كفيلة بتنفيذ أهداف سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة وغاياتها وتوجهاتها الرئيسية؛
- (ب) وضع واختبار البرامج في إطار تنفيذ التوجهات الرئيسية لسياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة؛
- (ج) إنشاء مراكز للمساعدة في عملية الهجرة إلى الاتحاد الروسي والفحص الطبي للمهاجرين، بما فيها المراكز الواقعة في الخارج؛

(د) إنشاء البنية التحتية اللازمة لإقامة العمال المهاجرين عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) إنشاء البنية التحتية اللازمة لإدماج العمال المهاجرين واستيعابهم، بما في ذلك إقامة مراكز للدعم الإعلامي والقانوني، وإقامة دورات لدراسة اللغة الروسية وتاريخ الاتحاد الروسي وثقافته؛

(و) إجراء دراسات استقصائية تشمل مسائل الهجرة الداخلية والهجرة الدولية.

٢٩ - المرحلة الثانية (عام ٢٠١٦ - عام ٢٠٢٠):

(أ) اعتماد برامج في إطار تنفيذ التوجهات الرئيسية لسياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة؛

(ب) تنفيذ ورصد البرامج المعتمدة في إطار تنفيذ التوجهات الرئيسية لسياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة؛

(ج) تجميع وتحليل الممارسات القانونية المتعلقة بإنفاذ التشريعات القانونية المعيارية في الاتحاد الروسي الكفيلة بتنفيذ أهداف سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة وغاياتها وتوجهاتها الرئيسية؛

(د) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحليل وضع الهجرة وضمان تطبيق سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة، بما في ذلك تنقيح برنامج الإحصاءات والتحليلات في مجال الهجرة المحلية والهجرة الدولية.

٣٠ - وبرنامج المرحلة الثانية، يُتوقع بحلول عام ٢٠٢١ وقف تدفق هجرة السكان من مناطق سيبيريا والشرق الأقصى.

٣١ - المرحلة الثالثة (عام ٢٠٢١ - عام ٢٠٢٥):

(أ) تقييم فعالية البرامج المعتمدة في إطار تنفيذ التوجهات الرئيسية لسياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة؛

(ب) تحسين الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية لتنفيذ سياسات الاتحاد الروسي الحكومية في مجال الهجرة وأولوياتها وتوجهاتها الرئيسية، وتعديل البرامج المعنية.

٣٢ - وبرنامج المرحلة الثالثة، يُتوقع بحلول عام ٢٠٢٦ ضمان تدفق هجرة السكان إلى مناطق سيبيريا والشرق الأقصى.